تقرير

حقوق الأسرى الفلسطينيين: الإضراب من أجل انتزاع الحقوق

عزيز كايد

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: حقوق الأسرى الفلسطينيين: الإضراب من أجل انتزاع الحقوق

السلسلة: تقارير

الكاتب: **عزيز كايد**

الشهر/ السنة: مايو /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

عندما يعتقل الاحتلال مواطنا فلسطينيا ويحرمه من حريته، ثم يمنع عنه الحقوق الإنسانية، الضرورية لأي إنسان أصلا، والتي أقرتها المواثيق الدولية والإعلانات العالمية، وعندما تفشل كل الخيارات في سبيل هذه الحقوق، هنا يصبح الإضراب عن الطعام أحد أشكال النضال السلمي، وإحدى أدوات التعبير، من أجل الحصول على حقوق هي أصلا من البديهيات التي يكفلها المنطق البشري، وتنص عليها المواثيق الدولية.

لا يقتصر الإضراب عن الطعام الذي يخوضه الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية منذ أكثر من شهر، على مجرد المطالبة بهاتف عمومي، ولا قناة تلفزينية، أو مجرد مطالب تتعلق بالزيارة والملابس والفورة وغيرها، بقدر ما هو نضال من أجل حقوق إنسانية لا يتخلى عنها الإنسان، كل إنسان، حتى لو كان في سجنه.

ولا يفتقد الأسرى الفلسطينيون مواثيق دولية تدعم مطالبهم، ولا إعلانات عالمية تؤكد على حقوقهم، وإنما الذي ينقص هو توفير هذه المطالب، وتنفيذها على أرض الواقع، حتى يحيا الإنسان، حتى لو كان في سجنه، بكرامة وعزة وإنسانية. فالمواثيق والقرارات الدولية كثيرة، ومضامينها الإنسانية جميلة، ولكنها مغيبة عن الواقع الفلسطيني.

شهد العالم العديد من الصراعات الدولية، وحتى الحروب العالمية، وقد تخللتها حالات الأسر بمئات آلاف الأسرى من الأطراف المشتركة في تلك الصراعات والحروب، إلا أنه لم يُعانِ شعب من مسألة الأسر كما عانى الشعب الفلسطيني. ففي الصراعات الدولية الأخرى تم تبادل الأسرى وإغلاق هذا الملف بمجرد بداية التفاوض بين الأطراف المتحاربة، والبحث عن تسوية سياسية بينها. أما أن يكون في السجون الإسرائيلية حوالي 7000 أسير فلسطيني، منهم حوالي 500 يقضون أحكاما بالسجن المؤبد، ومنهم المئات ممن مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن، فإن هذا يعني أن ملف الأسرى الفلسطينيين هو بالفعل ملف فريد من نوعه.

لا يضيف هذا التقرير مواقف سياسية، ولا يكتشف حقوقا جديدة، ولكن يكفي أن يعرض أمام القارئ الحقوق التي تنص عليها المواثيق الدولية، والمطالب التي يُضرب الأسرى الفلسطينيون عن الطعام من أجلها، ومن ثم يقارن بينها، ليدرك القاصي والداني أن الإضراب هو بالفعل إضراب الحرية والكرامة.

مواثيق وحقوق:

رغم أن الحديث عن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لم يعد مجديا، سواء بسبب استخفاف "إسرائيل" بها، أو بسبب عجز المجتمع الدولي عن تطبيقها، إلا أنه لا بأس من عرضها هنا لبيان الفجوة الكبيرة بين الحقوق الإنسانية المشروعة للأسير، وبين الواقع في السجون الإسرائيلية، وليدرك القارئ أن الإضراب عن الطعام هو طريق انتزاع الحقوق بعد فشل كل الخيارات.

ورغم أن البعض يصفها بالحبر على الورق، فإن المواثيق والاتفاقيات الدولية التالية تناولت موضوع الأسر وحقوق الأسرى بشكل أو بآخر، وهي:

1- إعلان سانت بيترسبورغ لعام 1868 بتقييد أساليب ووسائل القتال.

2- اتفاقية لاهاي لعام 1907 المتعلقة بقوانين الحرب وأعرافها .

3- العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسة والمدينة لعام 1966.

4- القواعد النموذجية لمعاملة السجناء الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1977.

5- المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء لعام 1955.

6- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

7- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.

أما مجمل حقوق الأسرى الواردة في هذه الاتفاقيات، فقد عبرت عنها بشكل واضح اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وهي تتضمن الحقوق التالية:

1- حق الأسير في صون كرامته وحريته الإنسانية، ومعاملته معاملة إنسانية غير حاطة بالكرامة (المادة 3).

2- عدم الاعتداء عليه، أو ممارسة التعذيب بحقه، لانتزاع اعترافات ومعلومات. (المادة 31)

3- حق الأسير في الدفاع عن نفسه، أو توكيل من يدافع عنه، وحقه في الاطلاع على التهم الموجهة إليه. (المواد 71 – 74)

4- حق الأسير في المحاكمة العادلة والنزيهة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونيًا. (المواد 66 و 71 – 74)

5- حق الأسير في زيارة دورية وروتينية لذويه مرتين شهريًا. (المادة 116)

6- الحصول على الغذاء المناسب و الملائم والصحي. (المادة 89)

7- الحصول على مياه صالحة للشرب والاستعمال. (المادة 89)

8- التواصل مع العالم الخارجي من خلال إرسال وتلقي الرسائل. (المادتان 107 و 108)

9- حق الأسير في مواصلة تعليمه الجامعي والثانوي. (المادة 94)

10 – الحصول على ملابس مرتين في السنة، مرة في الشتاء وأخرى في الصيف. (المادة 90)

11- حق الأسير في التعرض للهواء الطلق ثلاث ساعات يوميًا.

12- ممارسة شعائره الدينية، وممارسة الرياضة، في أماكن مخصصة داخل السجن. (المادتان 86 و 93)

13- الحصول على العلاج، وأن تجرى له فحوصات دورية بانتظام مرة كل سنة. (المادتان 90 و 91)

14- التنقل بين السجن والمحكمة في سيارة مخصصة ومجهزة وفق الاتفاقيات الدولية، وأن تكون مناسبة للنقل الأدمي. (المادة 127)

15- حق الأسير في الإضراب لتلبية مطالبه، وحقه في الأمان على شخصه ونفسه وممتلكاته الخاصة داخل السجن.

16- حق الأسير في أن يجتمع مع أفراد أسرته، ومع إخوته إذا كانوا معتقلين، في غرفة واحدة وسجن واحد (المادة 82)

17- عدم عزله مع جنائيين آخرين، وخاصة من أصحاب السوابق (المادتان 124 و 125)

18- إطلاق سراحه بعد انتهاء محكوميته، وحقه في إطلاق سراحه في أي اتفاقية مع سلطات بلده (المادتان 132 و 134)

19- العودة إلى بيته وعدم إبعاده (المادتان 49 و 132)

20- حق الأسير في الحصول على المخصصات المالية اللازمة لتمكينه من شراء أغذية وأشياء أخرى.

21- قضاء عقوبته في سجون البلد المحتل، وعدم نقله إلى سجون داخل دولة الاحتلال (المادة 76)

22- حق الأسير في إعداد أطعمته بنفسه.

23- عدم سحب احتياجاته الشخصية أو مصادرتها (المادة 97)

إضراب ومطالب:

وباستعراض مطالب الأسرى الفلسطينيين التي يخوضون الإضراب عن الطعام من أجل انتزاعها، يتبين أنها ليست مطالب تعجيزية، ولا مبالغ فيها، وإنما هي حقوق تتضمنها الكرامة الإنسانية أصلا، قبل أن تكفلها مواثيق القانون الدولي المشار إليها أعلاه. وللقارئ أن يتصور حياة الأسير في ظل حرمانه من هذه الحقوق، التي تتعلق مباشرة بالحياة اليومية والمعيشية، وزيارة الأهل، والتنقل بين السجن والمحكمة، والتواصل مع العالم الخارجي، والصحة، والتعليم، علاوة على فرض سياسات منافية لكل الأعراف والمواثيق، كسياسة العزل الانفرادي والاعتقال الإداري.

وفيما يلي هذه المطالب التي لا تخرج عما تكفله المواثيق الدولية، :

أولا: إنهاء سياسة العزل الانفرادي.

ثانيا: إنهاء سياسة الاعتقال الإداري.

ثالثا: تحسين الأوضاع المعيشية للأسرى، والتي تشمل:

- تركيب تلفون عمومي للأسرى في كافة السجون والأقسام بهدف التواصل إنسانيًا مع ذويهم.
- إضافة قنوات فضائية تلائم احتياجات الأسرى بحد أدنى 18 قناة.
- تركيب وسائل تبريد في السجون، وتوفير وسائل تهوية داخل الغرف.

- إعادة المطابخ والمخابز لكافة السجون، ووضعها تحت إشراف الأسرى الأمنيين.
- السماح للأسرى بشراء كافة احتياجاتهم من الخضروات.

رابعا: تحسين ملف الزيارات للأسرى، والذي يشمل:

- إعادة الزيارة الثانية التي تم إيقافها من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- انتظام الزيارات خاصة لأسرى غزة كل أسبوعين، وعدم تعطيلها من أية جهة.
- عدم منع أي قريب من الدرجة الأولى والثانية من زيارة الأسير.
- زيادة مدة الزيارة من 45 دقيقة إلى ساعة ونصف.
- السماح للأسير بالتصوير مع الأهل كل ثلاثة أشهر.
- عمل مرافق لراحة الأهل عند باب السجن.
- إدخال الأطفال والأحفاد تحت سن 16 عاما مع كل زيارة.
- إدخال الكتب والصحف والملابس والمواد الغذائية والأغراض الخاصة للأسير على الزيارات.

خامسا: الملف الطبي، والذي يشمل:

- إنهاء سياسة الإهمال الطبي.
- إغلاق ما يسمى "مستشفى سجن الرملة" لعدم صلاحيته في تأمين العلاج اللازم.
- إجراء الفحوصات الطبية بشكل دوري.
- إجراء العمليات الجراحية بشكل سريع.
- إدخال الأطباء ذوي الاختصاص من الخارج.
- إطلاق سراح الأسرى المرضى خاصة ذوي الإعاقة والأمراض.
- عدم تحميل الأسير تكلفة العلاج.

ساسا: البوسطة، والتي تشمل:

- تأمين معاملة إنسانية للأسرى خلال تنقلاتهم بالبوسطة.
- إرجاع الأسرى إلى السجون من العيادات والمحاكم، وعدم إبقائهم في المعابر.
- تهيئة المعابر للاستخدام البشري، وتقديم وجبات الطعام.
- التجاوب مع احتياجات ومطالب الأسيرات الفلسطينيات، سواء بالنقل الخاص، أو اللقاء المباشر دون حاجز خلال الزيارة.

سابعا: ملف التعليم، والذي يشمل:

- إعادة التعليم في الجامعة العبرية المفتوحة.
- السماح للأسرى بتقديم امتحانات التوجيهي بشكل رسمي ومتفق عليه.

وأخيرا:

رغم عدم وجود نصوص صريحة في المواثيق الدولية حول الإضراب عن الطعام، إلا أن هذه الخطوة تشكل نضالا سلميا من أجل حقوق إنسانية، وهي أداة للتعبير بعد استنفاذ كل البدائل الأخرى، وهي أيضا معركة يستخدم فيها الأسير أمعاءه فيربك دولة الاحتلال، بدْءًا من استنفار مصلحة السجون، ومرورا باستنفار طواقم المستشفيات، وانتهاء بإشغال المستوى السياسي، وإرباك الجهاز الأمني، وتحريك الملف القضائي. وهي بهذا تستحق وصف "معركة الأمعاء الخاوية".

وحتى تنجح المعركة، فإن الأمر لا يقتصر على تضحيات الأسرى وحدهم، ولا التضامن الجماهيري فقط، وإنما يتطلب دعما من القيادة السياسية يتجاوز البيانات والتصريحات إلى التضامن الحقيقي، والتحرك الدولي لإنهاء هذا الملف كما حصل في مناطق الصراع الأخرى في العالم، وتنفيذا للمادة (132) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على إطلاق سراح الأسير بعد عقد اتفاقية بين سلطات بلده ودولة الاحتلال.

ورغم المعاناة التي يتعرض لها الأسير المضرب، إلا أن التجربة الفلسطينية منذ الإضراب الأول عام 1969، وغيرها من التجارب العالمية، وخاصة الإضراب الإيرلندي الشهير عام 1981، أثبتت نجاعة الإضراب كنضال سلمي يجبر السجان على الرضوخ للإنسانية، ولو لفترة وجيزة.

ورغم نجاح الإضراب الفردي عن الطعام، الذي خاضه العديد من الأسرى، كل على حدة،في حالات سابقة، إلا أن الإضراب الجماعي يترك آثارا أكثر وضوحا، على الصعيد الجماعي لهذا الملف المنسي.

وللتأكيد مرة أخرى، لا يعكس هذا التقرير موقفا سياسيا منحازا، وإن كان الإنسان ينحاز دائما لمواقف شعبه، ولا يهدف إلى إضافة تقرير فوق آلاف التقارير، وإنما يعرض مسألة إنسانية لو عُرضت على أي إنسان لانحاز إلى صف الأسرى المناضلين ضد السجان الظالم.

المصادر:

- موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين http://www.freedom.ps/
- موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان http://pchrgaza.org/ar/
- موقع وكالة صفا للأنباء http://safa.ps/